

الصناعة» تبدأ تنفيذ أول برنامج للثورة الصناعية الرابعة«







أبوظبي: عدنان نجم

وقعت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الأربعة مذكرات تفاهم مع 12 كياناً صناعياً، ستشكل «شبكة رواد الصناعة 4.0»، إلى جانب دوائر التنمية الاقتصادية في أبوظبي ودبي وعجمان، وذلك للبدء في الخطوات التنفيذية لبرنامج تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة الذي تم الإعلان عنه ضمن «مشاريع الخمسين» تحت اسم «الصناعة 4.0».

تم توقيع مذكرات التفاهم بحضور الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وسارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة للتكنولوجيا المتقدمة، وعمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

وتم إطلاق برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» في وقت سابق من هذا الشهر كجزء من «مشاريع في القطاع الصناعي بدولة (IR الخمسين)»، وهو مصمم لتسريع دمج حلول وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة (4) الإمارات بهدف تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدولة، وخفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، ورفع الكفاءة، وتحسين الجودة والسلامة، وخلق فرص عمل جديدة.

ويهدف برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» إلى زيادة الإنتاجية الصناعية بنسبة 30% وإضافة 25 مليار درهم إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر المقبلة، باعتباره ركيزة أساسية لـ «مشروع 300 مليار» الذي يهدف إلى رفع مستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 300 مليار درهم في عشر سنوات. وتشكل شبكة «رواد الثورة الصناعية الرابعة 4.0» أحد المكونات الأساسية للبرنامج، حيث ستتعاون الشركات المحلية والدولية لتبادل أفضل الممارسات في نشر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي بدولة الإمارات. وتشمل الكيانات المشاركة كلاً من شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، و«إيدج»، و«هانيويل»، و«يونيليفر»، و«إريكسون»، و«شneider إلكتروك»، والإمارات العالمية للألمنيوم، و«مايكروسوفت»، و«سيسكو»، و«ساب»، و«أفيفا»، و«سيمنز».

ويسعى البرنامج إلى تسهيل إنشاء 100 شركة رائدة في مجال تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بما يتماشى مع التصنيفات المعتمدة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، إضافة إلى توفير البيئة اللازمة لجذب أو إنشاء 500 شركة متخصصة بالتكنولوجيا بحلول عام 2031. وستكون هذه الشركات ركيزة أساسية لتحقيق أهداف زيادة الإنتاجية والابتكار والفاعلية في قطاعاتها. ويتضمن البرنامج أيضاً تقييم أكثر من 200 شركة صناعية وطنية في الدولة ودعم تحولها نحو تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

خلق مزايا تنافسية

وقال الدكتور سلطان بن أحمد الجابر: «تماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة، تركّز وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتمكين التنويع الاقتصادي والانتقال نحو اقتصاد المعرفة. وتفخر دولة الإمارات بقوة وحيوية قطاعها الصناعي الذي ساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته وتشهده الدولة. وكلنا ثقة بأن البدء بتنفيذ برنامج «الصناعة 4.0» سيؤدي إلى خلق مزايا تنافسية تشمل تمكين وتعزيز بيئة الأعمال الصناعية من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى التعاون مع المؤسسات الأكاديمية».

وأشار إلى أن برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» سيستفيد من هذه المزايا التنافسية لتسريع عملية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، مضيفاً: «تتيح تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة تعزيز صناعاتنا الحيوية وزيادة تنافسية منتجاتنا وخدماتنا الوطنية، إضافة إلى بناء قدرات جديدة لتلبية احتياجات المستقبل».

وأضاف: «مع استعداد دولة الإمارات لمرحلة جديدة من النمو والتقدم للخمسين عاماً القادمة، ستكون الثورة الصناعية الرابعة ضرورة أساسية لاستمرار القدرة التنافسية لصناعاتنا الوطنية على الساحة العالمية، إضافة إلى تعزيز مكانة الدولة حاضنة للأفكار الرائدة والمبتكرة والصناعات الجديدة».

ويعد برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» الأول من نوعه في الشرق الأوسط وسيركّز على مسارين متوازيين يشملان: بناء أساس للتكنولوجيا في الصناعات القائمة في دولة الإمارات، وتعزيز تطوير صناعات جديدة تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتقدمة.

دعم الشركات الناشئة

وقالت سارة بنت يوسف الأميري: الثورة الصناعية الرابعة هي حجر الزاوية والخطوة الأولى التي نسعى من خلالها إلى النهوض بالقطاع الصناعي الوطني وتمكين النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وأضافت: تم تصميم برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» بحيث يستند إلى نقاط القوة القائمة حالياً في اقتصاد الدولة وبيئة أعمالها، بما في ذلك اللوائح التنظيمية، والإطار المرن الذي يتم عبره تطوير السياسات العامة، إلى جانب ما تتمتع به الدولة من صناعات أساسية متنوعة وبنية تحتية ذات مستوى عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالترافق مع الاستفادة من الشراكات مع مختلف القطاعات والصناعات لتحقيق أقصى فائدة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

وأوضحت: من هذا المنطلق، تم تصميم هذا البرنامج الشامل الذي يعتمد على الشركاء لإنشاء مبادرات تعمل على زيادة

الوعي، وتشجيع تبادل المعرفة والمعلومات، وتعزيز تنمية المواهب والمهارات، والأهم من ذلك، تقديم الحوافز وتأمين التمويل من خلال الكيانات ذات الصلة، على غرار تخصيص مصرف الإمارات للتنمية مؤخراً 5 مليارات درهم بهدف تعزيز استخدامات وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة.

ذكرت سارة الأميري أن المذكرات التي تم توقيعها مع شركاء الوزارة في دوائر التنمية الاقتصادية في أبوظبي ودبي وعجمان، ستدعم جهود نشر تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي في دولة الإمارات. وأضافت: من خلال إنشاء شبكة رواد الصناعة، سنتعاون مع شركائنا في دوائر التنمية الاقتصادية بهدف دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في اعتماد التكنولوجيا المتقدمة. ومن خلال سلسلة من الأنشطة وورش العمل، سيعرض رواد الصناعة الاستخدامات الناجحة وأفضل ممارسات الثورة الصناعية الرابعة، مما يؤكد على دورهم المحوري في قيادة التحول التكنولوجي لقطاع الصناعة الوطنية.

ولفتت الأميري إلى أن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومن خلال شركائها في دوائر التنمية الاقتصادية ورواد الصناعة، قد وضعت حجر الأساس لبناء بيئة أعمال صناعية مواتية يمكنها تعزيز قدرات الثورة الصناعية الرابعة التي ستقوم بدور حيوي في ضمان النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الدولة.